مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:24 عدد: 51 السنة: 2020

النّص وحدود التأويل عند القاضي عبد الجبار المعتزلي

The text and the limits of interpretation by Judge Abdel Jabbar Almoatazili

بوقفة سلمى[1]
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
selmabougoffa@gmail.com
د. فاتح حليمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
halteh62@yahoo.fr

تاريخ الوصول :2019/08/08 القبول: 2020/05/23 /النشر على الخط: 2020/06/15
Received: 08/08/2019 / Accepted: 23/05/2020 / Published online : 15/06/2020

ملخص:

إن المعتزلة كانت أكثر الفرق الإسلامية اشتغالا بعلوم اللغة والمنطق والفلسفة، لهذا ازدهر التأويل لديهم حتى عد ركيزة من الركائز التي قام عليها المنهج الإعتزالي وهو ما نجده واضحا في مؤلفاتهم. ثم إنهم وضعوا قواعد وأسس تحكم هذا التأويل منها ما هو لغوي ومنها ما هو كلامي، فالتأويل عندهم لا يقبل فقط من العالم باللغة العربية فلابد أن يكون أيضا متضلعا بعلم آخر ألا وهو علم الكلام وهنا تكمن أهمية البحث والذي ينطلق من إشكالية مهمة ألا وهي: كيف استخدم القاضي عبد الجبار التأويل في النص الديني ولذي حدده في كتاباته بالقرآن الكريم وانطلاقا من أي أسس كان تأويله؟

وبتناول النص وحدود التأويل عند واحد من أهم ممثلي المنهج الإعتزالي متكلم و عالم باللغة ألا وهو القاضي عبد الجبار، اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي في وصف وتحليل أهم الأفكار التي جاء بها في الموضوع في مؤلفاته بالدرجة الأولى ومن ثم بما كتب وذلك محاولة منا إبراز أهمية التأويل ومحاولة إعادة بعثه في الحضارة والثقافة الإسلامية في العصر الحديث وفق قواعد وأسس.

الكلمات المفتاحية: النص، التأويل ، المعتزلة، القاضي عبد الجبار.....

Abstract:

The Mu'tazilites were the most Islamic groups engaged in the sciences of language, logic and philosophy. Therefore, their interpretation flourished until they counted one of the pillars of the isolationist approach, which is evident in their works. Then they have established rules and foundations governing this interpretation, including what is linguistic and some of what is verbal, they interpret not only from the world in Arabic, it must also be knowledgeable in another science, namely the science of speech and here lies the importance of research, which starts from an important problem: how Judge Abdul Jabbar used interpretation in the religious text, which he identified in his writings in the Koran and from what basis was his interpretation?

In dealing with the text and the limits of interpretation when one of the most important representatives of the retreat method is a speaker and scholar, Judge Abdul Jabbar, we relied on the descriptive analytical method to describe and analyze the most important ideas that came up in the subject in his writings first and then what he wrote in an attempt to highlight the importance of interpretation And try to re-sent in the civilization and Islamic culture in the modern era according to the rules and foundations

Keywords: Text, Interpretation, Mu'tazilah, Judge Abdul-Jabbar

[1]– المؤلف المرسل: بوقفة سلمى البريد الإلكتروني: selmabougoffa@gmail.com

1. مقدّمة:

الإنسان حصيلة أمته، والأمة حصيلة إنسانها، هذا الأخير الذي يفكّر فيبدع، يتفلسف فينتج. فقد كان الفكر الإنساني كما الفكر العلمي اليوم مبدعا لأفكار، ومنتجا لنظريات ومسائل، وليستطيع الإنسان التفلسف والإنتاج الفكري لابد له من آلة يستخدمها فكان العقل كذلك، حيث أكسب الإنسان قدرة على المناقشة والجدل والاستدلال وهو ما نجده في القرآن الكريم{النص الديني الإسلامي} الذي حثّ على استخدام العقل باعتباره ممثلا لسلطة فكرية وثقافية حكمتْ منذ بدايات الإسلام، عمليةَ الإنتاج الفكري فنشأ التأويل في حضن القرآن الكريم كيف لا وقد اقترن به منذ نزول الآية الأولى "اقرأ" هذا الأمر أنتج تيارات اختلفت حول كيفية استخدامه في النص القرآني فيما بعد فحدث تحول لمعنى التأويل على يد المتكلمين والأصوليين الذين أرادوا نصرة ما توصلوا إليه من آراء كلامية ومعتقدات. ذلك بأنهم اعتقدوا أن مناهجهم العقلية هي الوسيلة لمعرفة الله وكانت أول فرقة اسلامية ظهورا على الساحة الفكرية هي المعتزلة التي كانت لها نزعة معروفة محددة، إنها النزعة التي تحكم العقل له القياد، وهذا واضح في كل ما يكتبون في التوحيد وفي اللغة والتفسير، وعندما رأوا بعض نصوص القرآن تخالف آرائهم عمدوا إلى تغيير معنى النصوص لتتماشى ومنظومتهم ومن أهم الشخصيات التي توضح مذهبهم والتي وجدت تآليفها رواجا وانتشارا: القاضي عبد الجبار. لذا سنحاول في هذا البحث تتبع مصطلحي التأويل والنص عند المعتزلة ثم نحدده عند أهم مفكريها ألا وهو القاضي عبد الجبار.

2 – النص و التأويل Text and interpretation في اللغة و الاصطلاح:

أ – في اللغة ورد معنى النص بعدة معان:

1 – بمعنى رَفْعُك الشيءَ. ونَصَصْتُ نَاقَتي: إذا رَفَعْتَهَا فِي السَّيْرِ.

2 – النَّصّ: الْإِسْنَاد إِلَى الرئيس الْأَكْبَر.

3 – والنَّصّ: التَّوْقيف.

4 – والنَّصّ: التَّعْيِين على شيءٍ مّا.

فالنَّصُّ: أصلُه منتَهى الْأَشْيَاء ومبلغُ أَقصاها، وَمِنْه قيل: نَصَصْتُ الرجلَ: إِذا استقصيْتَ مسألتَه عَن الشيءِ حَتَّى يسْتَخْرج كلَّ مَا عندَه، وَكَذَلِكَ النَّصّ فِي السَّيْرِ إِنّمَا هُوَ أَقصَى مَا تَقدر عَلَيْهِ الدابّة. قَالَ: فَنَصّ الحِقاقِ إِنّمَا هُوَ الإدرَاك، وَقَالَ ابْن المبَارَك: نَصُّ الحِقاق: بُلُوغُ العَقْل. [1] و نَصَّ الْحَدِيثَ يَنُصُّه نَصًّا: رفَعَه، وأَصل النَّصّ أَقصى الشَّيْءِ وغايتُه، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ ضربٌ مِنَ السَّيْرِ سَرِيعٌ ونصُّ الأَمرِ شدتُه. [2]

وبالتالي فالنص في اللغة هو بمعنى الظهور والبروز.

ب – في الاصطلاح :

[1] محمد الهروي: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001، ج12، ص 82

[2] – ابن منظور: لسان العرب، ط3، لبنان: دار صادر، 1414هـ، ج7، ص 97-98.

1 – النص في عرف الأصوليين يطلق على معان، الأول: كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب أو السنة، سواء كان ظاهرا أو نصا أو مفسرا حقيقة أو مجازا، عاما أو خاصا، لأن عامة ما ورد من صاحب الشرع نصوص، وهذا المعنى هو المراد بالنصوص في قولهم عبارة النص، وإشارة النص ودلالة النص واقتضاء النص وكذا في كشف البزدوي فقوله من الكتاب والسنة بيان لقوله ملفوظ، وليس المقصود حصر ذلك الملفوظ فيها بدليل أن عبارة النص وأخواتها لا يختص بالكتاب والسنة، ولهذا وقع في العضدي الكتاب والسنة و الإجماع كلها يشترك في المتن، أي ما يتضمنه الثلاثة من أمر ونهي، وعام وخاص، ومجمل ومبين ومنطوق ومفهوم ونحوها. و الثاني ما ذكر الشافعي فإنه سمى الظاهر نصا فهو منطلق على اللغة، والنص في اللغة بمعنى الظهور، يقول العرب نصت الظبية رأسها إذا رفعت وأظهرت فعلى هذا حده حد الظاهر وهو اللفظ الذي يغلب على الظن فهم معنى منه من غير قطع فهو بالإضافة إلى ذلك المعنى الغالب ظاهر ونص. والثالث وهو الأشهر هو ما لا يتطرق إليه احتمال أصلا لا على قرب ولا على بعد كالخمسة مثلا فإنه نص في معناه لا يحتمل شيئا آخر، فكلما كانت دلالته على معناه في هذه الدرجة سمي بالإضافة إلى معناه نصا في طرفي الإثبات والنفي أي في إثبات المسمى ونفي ما لا يطلق عليه الاسم، فعلى هذا حده اللفظ الذي يفهم منه على القطع معنى فهو بالإضافة إلى معناه المقطوع به نص، ويجوز أن يكون اللفظ الواحد نصا وظاهرا ومجملا لكن بالإضافة إلى ثلاثة معان لا إلى معنى واحد. والرابع ما لا يتطرق إليه احتمال مقبول يعضده دليل أما الاحتمال الذي لا يعضده دليل فلا يخرج اللفظ عن كونه نصا، فكان شرط النص بالمعنى الثالث أن لا يتطرق إليه احتمال أصلا، وبالمعنى الرابع أن لا يتطرق إليه احتمال مخصوص وهو المعتضد بدليل فلا حجر في إطلاق النص على هذه المعاني، لكن الإطلاق الثالث أوجه وأشهر وعن الاشتباه بالظاهر أبعد. وهذه المعاني الثلاثة الأخيرة ذكرها الغزالي في المستصفى [1]

2 – النص هو ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى المتكلم، وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى، فإذا قيل أحسنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي ويغتم بغمي، كان نصا في بيان محبته. وما لا يحتمل إلا معنى واحدا، وقيل ما لا يحتمل التأويل.[2]

3 – التأويل:

أ – التأويل في اللغة:

من أوّل يُؤوِّل تَأْوِيلا، وثُلاثيه: آل يَؤول، أَي رَجع وَعَاد، والتأوّل والتأويل: تَفْسِير الْكَلَام الَّذِي تَختلف مَعَانِيه، وَلَا يَصح إِلَّا بِبَيَان غير لَفظه.[3]

و التَّأْوِيل المرجِع والمصير مأْخوذ مِنْ آلَ يَؤُولُ إِلى كَذَا أَي صَارَ إِليه. وأَوَّلْتُهُ: صَيَّرته إِليها. والتَّأْوِيل تَفْسِيرُ مَا يؤول إِليه الشَّيْءُ، وَقَدْ أَوّلته تَأْوِيلًا وتَأَوَّلْته بِمَعْنَى؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الأَعْشَى:

عَلَى أَنها كَانَتْ، تَأَوُّلُ حُبِّها ... تَأَوُّلُ رِبْعِيِّ السِّقاب، فأَصْحَبا.[4]

---

[1] – محمد التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج، ط1، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 1996، ج2، ص

[2] – الجرجاني: التعريفات، ط1، مكتبة لبنان،1985، ص 260.

[3] محمد الهروي: تهذيب اللغة، مصدر سابق، ج 15، ص 329.

[4] لسان العرب: مصدر سابق، ج11، ص34

ب – الاصطلاح:

1 – التأويل في الأصل الترجيح وفي الشرع صرف الآية عن معناها الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كام المحتمل الذي يراه موافقا بالكتاب والسنة مثل قوله تعالى: يخرج الحي من الميت إن أراد به اخراج الطير ممن البيضة كان تفسيرا، وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلا. [1] و يرى الآمدي أن التأويل على حد قول الغزالي، عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر.... حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر، مع منع احتماله له بدليل يعضده. [2] ومنه فالتأويل عند المفكرين القدامى لم يخرج في الأصل عند أحد معانيه الواردة في الكتاب والسنة وهو مصاحبته للتفسير لدرجة أنهم لم يفرقوا بينهما واعتبروهما واحد، غرضها كشف معاني القرآن وإيضاحها، أو العاقبة والمصير [3] لكن مع ظهور المعتزلة كمدرسة وفرقة كلامية جعل من الساحة الفكرية آنذاك تقف مواقف مختلفة من التأويل فنجد الظاهرية، ترفضه، والباطنية تغالي في استخدامه والمعتزلة والأشاعرة فيما بعد تقرّانه كأداة من أدوات عقلنة التراث النقلي وبالتالي فعلماء الكلام يعرفون التأويل بأنه: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به، أما وجه الربط بين النص والتأويل هو وجود غموض في النص الديني يستلزم التأويل، وبما أن علم الكلام يدرس صفات الله الثابتة بالكتاب والسنة وما ينبني عليها في أكثر مباحثه، ظهر مفهوم متشابه الصفات، و قد حظي هذا المفهوم بموافقة غالبية المتكلمين، مع منازعة بعضهم في وجوده أصلاً، وكان للعلماء المسلمين مواقف متباينة من تأويل متشابه الصفات، ترددت بين وجوبه وجوازه وتحريمه، وقد نتج من هذا الاختلاف ولادة عدد من الفرق الإسلامية، كالمعتزلة.

4–المعتزلة:

ورد في تعريف المعتزلة آراء مختلفة وهي :

1– أنهم سموا كذلك نسبة لأصل القول بالمنزلة بين المنزلين و هو الأصل الرابع من أصول المعتزلة، فهو أن الفاسق المرتكب للكبائر ليس بمؤمن و لا كافر بل يسمى فاسقا على حسب ما ورد التوفيق بتسميته، و أجمع أهل الصلاة على فسوقه و بهذا الباب سميت المعتزلة، وهو الاعتزال وهو الموصوف بالأسماء والأحكام معه ما تقدم من الوعيد في الفاسق من الخلود في النار. [4]

2– أن المعتزلة يسمون أهل العدل و التوحيد و يلقبون بالقدرية وهم قد جعلوا لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره و شره من الله تعالى، احترازا عن وصمة القلب إذا كان الذم به متفقا عليه لقول النبي صلى الله عليه و سلم" القدرية مجوس هذه الأمة

2 1
-

[1] الجرجاني: مصدر سابق، ص 52

[2] علي الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ط2، المكتب الإسلامي، 1406هـ، ج3، ص 52–53

[3] أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص 18

[4] – المسعودي: مروج الذهب ط1، بيروت: المكتبة العصرية 2005،ج3،ص185

3- أن المعتزلة سماهم هذا الاسم قتادة بن دعامة السدوسي و كان قتادة من علماء البصرة و أعلام التابعين و من أصحاب الحسن البصري المختلفين إلى مجلسه، دخل يوما مسجد البصرة و كان ضريرا فإذا بعمر بن عبيد ونفر منه، قد اعتزلوا حلقة الحسن البصري و كونوا لهم حلقة خاصة و ارتفعت أصواتهم، فأمهم وهو يظن أنهم حلقة الحسن فلما صار معهم عرف حقيقتهم و قال: إنما المعتزلة، و قام عنهم فسموا معتزلة من وقتها.[3]

4-أنه ليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة ،التوحيد والعدل و الوعد والوعيد و المنزلة بين المنزلين و النهي عن المنكر فإذا كملت في الانسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي.[4] أما القاضي عبد الجبار فيورد في كتاب طبقات المعتزلة أن كل من يتمسك بالعدل و التوحيد و احتج في ذلك أنه تعالى ما ذكره إلا في الاعتزال من الشر كقوله تعالى في قصة ابراهيم عليه قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا﴾[5]

و قوله تعالى في سورة الكهف: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ﴿١٦﴾﴾[6].

و ذكر أن المعتزلة هم المقتصدة فاعتزلت الإفراط و التقصير و سلكت طريق الأدلة، و ذكر أن المعتزلة الأولى هم أصحاب محمد صلى الله عليه و سلم لأنهم كانوا يدا واحدة يتولى بعضهم بعضا، و اتفقوا على هذه الأصول، و روي عن حذيفة ابن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه و سلم "من اعتزل الشر سقط في الخير".[7] و روي عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" افترقت بنو اسرائيل على اثنين و سبعين فرقة، و ستفترق أمتي على ثلاث و سبعين فرقة، أبرها وأتقاها الفئة المعتزلة، قال :ثم قال سفيان لأصحابه تسموا بهذا الاسم، لأنكم قد اعتزلتم الضلالة، فقيل له : قد تسمى بذلك عمرو بن عبيد وأصحابه و كان ذلك لا يذكر في الحديث هذا القول بل يقول :واحدة منها الناجية.[8] أما رشيد بندر في شرحه لما سبق يذكر أن القاضي عبد الجبار في كتابه فرق وطبقات المعتزلة السابق الذكر يعد المعتزلة بعشر فرق، الأولى منها الخلفاء الراشدين الأربعة، و قد جمع بين الأساتذة و التلاميذ في فرقة واحدة كجمعه بين العلاف و النظام و قد تميز عن غيره كونه اعتبر الخلفاء الراشدين

---

[1]- رَوَاهُ أَبُو دَاودَ فِي سننه ، وابن ابي عاصم فِي السنة، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في السنن الكبرى ، وفي القضاء والقدر وَغَيْرُهُمْ من طرق عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر به مرفوعًا، وَهَذَا سند رجاله ثقات غَيْرَ أَنَّهُ منقطع، فأبو حازم لَمْ يلق ابن عمر. ورواه الطبري فِي صريح السنة ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد من طريق يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر موقوفا

[2]-الشهرستاني: الملل و النحل ، تحقيق : أحمد فهمي محمد ط9 ، بيروت: دار الكتب العلمية 2013،ج1،ص38

[3]- ابن خلكان: الوافي بالوفيات، دط، دس، ج1 ،ص609.

[4]-الخياط: الانتصار، تحقيق: نيبرج،ط2، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1993 ، ص 126.

[5]- مريم 48

[6]-الكهف: 16

[7]- رواه حذيفة ابن اليمان.

[8]- رواه أبو هريرة : سنن الترمذي - الصفحة أو الرقم: 2640.

من فرق المعتزلة – وهو ما لاحظناه فعلا – جاهدا إلى ذلك دعم المذهب المعتزلي واعتباره هو المذهب الناجي [1]، وهو ما وجدناه في الحديث الذي ساقه ليستدل به.

نستنتج مما سبق أن المعتزلة قد أطلقوا على أنفسهم تسميات كما أطلق عليهم خصومهم أيضا تسميات ونذكر ها بدون شرح كما يلي :

1المعتزلة (أشهر أسمائهم).2 أهل العدل و التوحيد. 3أهل الحق القدرية المعطلة.4الثنويه و المجوسية 5الجهمية .6 الوعيدية. وهي الأسماء التي أوردها زهدي جار الله في بحثه عن المعتزلة. [2]

إن المعتزلة حسب ما يذكر الباحثين هي أعظم مدرسة من مدارس الفكر والكلام عرفها الإسلام و أقدمها، ظهرت في بداية القرن الهجري الثاني في مدينة البصرة التي كانت في ذلك العصر مجمعا للعلم و الأدب في الدولة الإسلامية العربية، مشبعا جوه بآثار الثقافات الأجنبية تجري إليه وتمتزج فيه، و التي كانت موضعا يلتق فيه أتباع الأديان المختلفة المنتشرة آنذاك فيحتك بعض تلك الأديان ببعض و تترك في نفوس أربابها أثرا بعيدا وصدى عميقا. [3] أما عن القاضي عبد الجبار فيذكر المقريزي في خططه أن الاعتزال شهد نهضته الكبيرة على يد القاضي عبد الجبار و المدرسة الجبائية التي ينتسب إليها، وكان القاضي عبد الجبار أكبر قضاة بني بويه ،وكان أشهر وزراء هذه الدولة و أعظمهم الصاحب بن عباد. [4] فالقاضي عبد الجبار هو عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد ابن الخليل بن عبد الله الهمذاني الأسد أبادي. [5] ولد سنة 325 هجرية، وعاش في بغداد. [6]كان شافعي المذهب ومع ذلك شيخ الاعتزال. [7] بالتالي فقد كان فقيها شافعيا [8] و كان متكلما معتزليا [9] قاضي القضاة بالري و بالري و لا يطلقون هذا اللقب على سواه ولا يعنون به عند الإطلاق غيره. [10]

ما نستنتجه أن القاضي عبد الجبار قد نسب إلى أسد أباد [11] و إلى همذان [12] و إلى الري [1]

---

[1]– رشيد بندر: مذهب المعتزلة من الكلام إلى الفلسفة، ط1، بيروت: دار النبوغ للطباعة والنشر 1994، ص41.

[2]– زهدي جار الله : المعتزلة ، المعتزلة، ط2 ،بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع 1974، ص 2–....11

[3]– مصدر نفسه ص 1

[4]– المقريزي: الخطط، دط، دس، ج2،ص 358.

[5]– القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، دط، الدار النفيسة للنشر ، دس، ص121.

[6]– القاضي عبد الجبار: المنية و الأمل، دط، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص93.

[7]– شهاب الدين الدمشقي: شذرات الذهب ،تحقيق :محمود الأرناؤوط ،ط، بيروت: دار ابن كثير ، دس،ج5،ص7 .

[8]– أحمد بن حجر العسقلاني: لسان الميزان، ط1، بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 2002،ج5،ص54 .

[9]– أبو الفداء: المختصر في تاريخ البشر، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية،1998،ج1، ص506.

[10]– شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط،ط3،مؤسسة الرسالة 1985،ج17،ص244.

[11]– ابن بطوطة : تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق : عبد المنعم العريان، ط1، بيروت: دار إحياء العلوم1987، ج1،ص448.

[12]–السيوطي: لب اللباب في تحرير الأنساب ،تحقيق محمد أحمد عبد العزيز وآخرون ،ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ص329.

في حين أن كنيته فقد كانت أبو الحسن البغدادي [2] أو أبو الحسن الهمداني الأسد أباذي.[3]

كما أن القاضي عبد الجبار يعد من معتزلة البصرة من أصحاب أبي هاشم لنصرته مذهبه، و هو من الطبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة.[4] نشأ القاضي تنشئة عالم كبير فقد اطلع في المرحلة الأولى من تربيته على العلوم الدينية المتاحة في بلاد همذان حيث أخذ الحديث عن أبي الحسن بن سلمة القطان وعبد الرحمان الجلاب و عبد الله بن جعفر بم فارس و الزبير بن عبد الواحد الأسد آباد. ثم خرج إلى البصرة واختلف إلى مجالس العلماء، فلما حضر المجالس و ناظر ونظر عرف الحق و انقاد إليه و انتقل إلى أبي اسحاق بن عباس فقرأ عليه مدة ثم رحل إلى بغداد و أقام عند الشيخ أبي عبد الله البصري مدة مديدة حتى فاق الأقران وخرج واحد دهره ، و فريد زمانه.[5] كان له تلامذة فصل الكلام ابن المرتضى فيهم وجعلهم من الطبقة الثانية عشرة، و أسمائهم واحد بعد آخر منهم: أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري و الشريف المرتضى وأبو القاسم علي بن الحسين الموسى أخذ عن قاضي القضاة عند انصرافه من الحج إلى غير ذلك من تلاميذه.[6] و قد كان القاضي لسان المدرسة الجبائية و قلمهما من أصحاب أبي هاشم، و قد ورث تلامذة القاضي عن شيخهم عنايته بآراء أبي هاشم، فانتشر على أيديهم مذهبه في الكلام.[7] كان للقاضي عديد المصنفات بسط الحاكم أسماء تآليف القاضي حيث قال : أن له 400 ألف ورقة مما صنف في كل فن و كان موفقا في التصنيف و التدريس ، وكتبه تتنوع أنواعا ،فله كتب في الكلام لم يسبق إلى تصنيف مثلها في ذلك الباب.[8] فيذكر ابن المرتضى أنه فتق الكلام ونشره، ووضع فيه الكاب الجليلة التي سارت بها الركبان و بلغت الشرق و الغرب ، و ضمنها دقيق الكلام و الجليلة ما لم يتفق لأحد قبله و طال عمره مواظبا على الدرس و الإملاء حتى طبقت الأرض كتبه و أصحابه.[9]

اختلف العلماء في تحديد سنة و فاته بين أربعة عشرة أربعمائة و بين خمسة عشر أربعمائة ، إلا أنهم يتفقون أنه ، قد عمر طويلا حيث جاوز التسعين، حيث يذكر كل من ابن الأثير و اليافعي أن سنة وفاته414 هـ حيث يقول : فيها توفي القاضي عبد الجبار

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، دط، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية 2002، م1،ص655.

[2]- محمد الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، ط2، مطبعة عيسى الباقي الحلبي ، ج2،ص72.

[3]- شهاب الدين الدمشقي: شذرات الذهب، تحقيق :محمود الأرناؤوط ،دط، بيروت: دار ابن كثير ، دس،ج5 ،ص78

[4]- الحاكم الجشمي: شرح عيون المسائل ، تحقيق: فؤاد سيد، دط، دس، ص 365

[5]- السبكي: طبقات الشافعية، تحقيق: الطناجي والحلو، دط، (القاهرة1964)، ج3 ،ص220

[6]- القاضي عبد الجبار: المنية والأمل، مصدر سابق، ص69-70.

[7]- البغدادي: الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد الخشت، دط، القاهرة: مكتبة ابن سينا، دس ، ص167.

[8]- الحاكم الجشمي: مصدر سابق، ص 5

[9]- القاضي عبد الجبار: طبقات المعتزلة، مصدر سابق، ص121.

بن أحمد ، رؤوس أئمة المعتزلة و شيوخهم.[1] أما أبي الفداء و السمعاني يذكر أن سنة وفاته 415 هـ حيث يقول: توفي القاضي عبد الجبار في ذي القعدة سنة خمس عشر و أربعمائة بالري و دفن بداره.[2]

5 - النص والتأويل عند القاضي عبد الجبار:

انصب تأويل المعتزلة أساسا على الآيات القرآنية التي تتحدث عن ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله والمشيئة والقضاء والقدر. وفي تأويلهم للآيات القرآنية حاولوا تنزيه صفات الله تعالى من الاتصاف بصفات المخلوقات. حيث بلغت فكريات المعتزلة في التوحيد و تصوراتهم للذات الإلهية قدرا عاليا من التجريد والتنزيه و اتسعت دفاعاتهم عن هذا الأصل المبدئي بتنوع براهينهم العقلية و الحجج الجدلية و النقلية ضد تيارات المشبهة الحشوية التي عجزت عقولهم أن تسمو بتصور الذات الإلهية عن حدود الموجودات الحادثة المخلوقة.[3] و قد تضمن برنامج القاضي أبرز قضايا التوحيد جدلا وحيوية ابتداءً بمعرفة الله و براهين وجوده، ومرورا بصفاته الأخص الذاتية و صفات فعله ثم اتصالا بنظرية الخلق و البراهين على حدوث العالم.[4] فقال المعتزلة بنفي الصفات عن الله تعالى و و لجأوا إلى تعليل كل ذلك.

ولا يصح عندهم إثبات حركة قديمة، ولا يصح إثبات كلام محدث مخالف لهذا المعقول أيضا، على ما يقول بعضهم من أن الكلام قائم بنفسه، ثم اختلفوا في فروع تتصل بذلك، نحو القول في بقاء الكلام، وفي الحكاية والمحكي، وفيما يحتاج إليه الكلام من بنية ومن غيرها، وفي أن الكلام هو الصوت أو غيره، إلى ما يتصل بذلك. و لا خلاف بينهم أن القرآن مخلوق محدث، مفعول، لم يكن ثم كان، وأنه غير الله

عز وجل، وأنه أحدثه بحسب مصالح العباد وهو قادر على أمثاله، وأنه يوصف بأنه مخبر به وقائل وآمر وناه، من حيث فعله، وكلهم يقول: إنه عز وجل متكلم به.[5]

ويمكن الإشارة هاهنا إلى أن فكرة حدوث الكلام الإلهي وخلق القرآن لدى المعتزلة قد نشأت كنتيجة مترتبة على البحث في صفات الله والقول بنفيها. أو القول بأن صفات الذات هي عين الذات أما صفات الأفعال فهي مخلوقة أو حادثة، وجعل الكلام من هذا الضرب الأخير.[6]

وبغض النظر عن الملابسات التاريخية والصراعات المذهبية بين المعتزلة وغيرها من الفرق الإسلامية وغير الإسلامية، فإنه يمكننا أن نعرض لوجهة النظر المعتزلية في حدوث الكلام الإلهي وخلق القرآن على النحو التالي:

---

[1]-عفيف الدين اليافعي: مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط1،بيروت :دار الكتب العلمية 1997،ج3 ،ص22.

[2]-عبد الكريم السمعاني: الأنساب، تحقيق، عبد الرحمان اليماني ط1 ، مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد 1962، ص212.

[3]-عبد الستار الرواي: العقل و الحرية في فكر القاضي عبد الجبار ط1،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات 1980، ص239

[4]-المرجع نفسه، ص 239- 240.

[5]- القاضي عبد الجبار: المغني، تحقيق: محمود قاسم، دط، ،ج5 ص 3.

[6]- أوليري: الفكر العربي ومركزه في التاريخ، ط1، بيروت: دار النهضة، دس ، ص 74.

1 – لقد ثبت بالبرهان لدى المعتزلة أن الله ذاته وصفاته، وحدة لا تقبل التجزئة ولا يلحقها تغير ولا تقوم بها المحدثات.

2 – إذا كان الله يسند إلى نفسه الكلام كما سمى القرآن كلام الله، وإذا كان ذلك متفقا عليه لدى المسلمين، فكيف يفسر المعتزلة وصف الله بأنه متكلم ووصف القرآن بأنه كلام الله؟

لقد بدأ المعتزلة أبحاثهم في هذا الباب ببيان حد الكلام وحقيقته، أي تعريفه، ثم أبطلوا أن يكون الكلام معنى قائما بالنفس، كما أبطلوا أن يكون غير الصوت، وقد أضافوا أنه من حق الكلام ألا يصبح وجوده إلا في محل إذ أن حكم الكلام هو حكم سائر المدركات في أنه يوجد في محل ويستحيل وجوده إلا في محل. ونجد القاضي عبد الجبار يعرف القرآن { النص الديني} بأنه كلام الله عزوجل و هو من جنس الكلام المعقول في الشاهد أي من جنس كلام البشر، وهو حروف منظومة وأصوات مقطعة، وهو عرض يخلقه الله تعالى في الأجسام على وجه يسمع ويفهم معناه، ويؤدي الملك جبريل ذلك إلى الأنبياء عليهم السلام بحسب ما أمر به عز وجل ويعلمه صلاحا، وهو يشتمل على الأمر و النهي والخير وسائر الأقسام ككلام العباد.[1]

وبالتالي فقد جعل القاضي للتأويل في النص الديني القرآني **بواعث** يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 – تقديم الأدلة العقلية على الأدلة اللغوية:

تعد الأدلة العقلية باعثا من أهم بواعث التأويل لدى القاضي فقد قامت المدرسة الإعتزالية على مبدأ تقديس العقل وتمجيده والسير وفق مقتضياته و ضوابطه، وبالمثال يتضح المقال نجد أن القاضي عبد الجبار يصرح بأن الإتيان الموصوف به الذكر في الآية الكريمة: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ ۝٥﴾[2].

مجاز معللا ذلك بأن الذّكر عرض يستحيل عليها لإتيان الذي هو من صفات الأجسام دون الأعراض [3] ومن ثم فقد ذكر القاضي في عديد مؤلفاته إلى تقديم الأدلة العقلية على الأدلة اللغوية في تخريج دلالات النصوص مؤكدا أن اللغة معرضة للاحتمال ودليل العقل بعكس ذلك [4].

ويذكر في نفس المصدر: وكل كلام صدر من حكيم فحمله على ما يناقض في الوجه المقصود إليه لا يصح [5]

2 – تأويل كل ما يناقض أصولهم الخمس خاصة أصلي العدل والتوحيد:

اشتهرت المعتزلة بأُصول خمسة، فمن دان بها فهو معتزلي، ومن نقضها أو زاد عليها فليس منهم، وتلك الأُصول المرتبة حسب أهميتها هي: كما سبق ذكرها التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم إن التأويل كان ضمن القضايا التي ضبطتها تلك الأصول وكان أكثر تعلقا بالأصلين الأول والثاني ألا وهما التوحيد والعدل ولهذا نجد أن القاضي يلجأ إلى التأويل كلما عرض من النصوص القرآنية ما يناقض بظاهره الأصول الخمسة وخاصة أصلي العدل والتوحيد،

---

[1] – القاضي عبد الجبار: المغني، ج5، مصدر سابق، ص 3 وما بعدها...

[2] سورة الشعراء 05

[3] القاضي عبد الجبار: المغني، تحقيق: محمود قاسم، دط، ج7، ص 87، 88

[4] القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن، تحقيق: عدنان محمد زرزور، دط، دمشق: دار التراث، ج1، ص 5

[5] القاضي عبد الجبار: مصدر نفسه، ج2، ص 583

مؤكدا أن الدارس للنصوص القرآنية لا بد له من أن يعرض ما في كتاب الله من الآيات الواردة في العدل والتوحيد على ما تقدم له من العلم، فما وافقه حمله على ظاهره، وما خالف الظاهر حمله على المجاز.[1]

ما وجب التأكيد عليه أيضا هو أن اللغة العربية التي نزل بها القرآن فيها الأسلوب التقريري الحقيقي القاطع وفيها الأسلوب المجازي الذي يحتوى على الاستعارة والكناية و التشبيه. وكما يستعمل القرآن الأسلوب التقريري القاطع المحدد في آيات التشريع مثلا فانه يتبع الاسلوب المجازي التصويري في الحديث عن الغيبيات التي تخرج عن نطاق الخبرة البشرية ، ولكن بعد ان يقرر بأسلوب قاطع الحقيقة الكلية في آية محكمة. [2]

وهو الأمر الذي يجعلنا نتطرق إلى **المحكم والمتشابه عند القاضي عبد الجبار** فقد حدد معنى المحكم والمتشابه بقوله: إن المحكم إنما وصف بذلك لأن محكما أحكمه، كما أن المكرم إنما وصف بذلك لأن مكرما أكرمه، وهذا بيّن في اللغة، وقد علمنا أنه تعالى لا يوصف بأنه أحكم هذه الآيات المحكمات من حيث تكلم بها، لأن المتشابه كالمحكم في ذلك وفي سائر ما يرجع إلى جنسه وصفته، فيجب أن يكون المراد بذلك أنه أحكم المراد به، بأن جعله على صفة مخصوصة وقد علمنا أن الصفة التي تثر في المراد هي أن توقعه على وجه لا يحتمل، إلا ذلك المراد في أصل اللغة، أو بالتعارف، أو بشواهد العقل فيجب فيما يختص بهذه الصفة أن يكون محكما وذلك نحو : **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ [3]، ونحو **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۝٤٤ ﴾ [4] .

فأما المتشابه فهو الذي جعله عزّ وجل على صفة تشتبه على السامع من حيث خرج ظاهره عن أن يدل على المراد به لشيء يرجع إلى اللغة أو التعارف وهذا نحو **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ۝٥٧ ﴾ [5]، إلى ما شاكله لأن ظاهره يقتضي ما علمناه محالا، فالمراد مشتبه ويحتاج في معرفته إلى الرجوع إلى غيره من المحكمات وهذا هو حقيقة المحكم والمتشابه واللغة شاهدة بصحة ما ذكرناه فيها [6].

وفي كلامنا عن المحكم والمتشابه عند القاضي عبد الجبار والمتشابه الذي اختلف الدارسون في تسميته فمنهم من سماه مجازا، وآخرون محذوفا هو بيت القصيد في موضوع النص وحدود التأويل عند القاضي وقد علل القاضي وجود المتشابه في القرآن الكريم بأن ذلك حثٌّ منه تعالى لنا على الاجتهاد وإعمال العقل وترك التقليد والجمود على النقل [7].

---

[1] القاضي عبد الجبار: المغني، تحقيق: محمود قاسم، دط، ج 16، ص 395

[2] أحمد صبحي منصور: تراث وفقه، التأويل،http://www.alzakera.eu/music/Turas/Turas-0004-3.htm

[3] الإخلاص: 01

[4] يونس: 44

[5] الأحزاب: 57

[6] القاضي: متشابه القرآن مصدر سابق، ص 19-20

[7] القاضي عبد الجبار: تنزيه القرآن عن المطاعن، دط، بيروت: دار النهضة، دس، ج1، ص 15

ومنه نستنتج أن **شروط التأويل عنده ترتكز فيما يلي:**

أ–الأدلة العقلية:

كان علم الكلام مجالا خصبا للمجادلة والنقاش في النصّ الدّيني ومقتضيات فهمه واستوعابه، ولعلّ جهد القاضي عبد الجبّار يتمثل في أنه أسقط من خلال عمله التأويلي واعتماده على العقل بالدرجة الأولى المقالات القائلة بتشبيه الذات الإلهيّة، وفنّد كذلك عقيدة التثليث كما اعتبر القاضي عبد الجبار الأدلة العقلية قرائن مانعة، من حمل الخطاب على دلالته الظاهرة [1]
و واضح أن المراد بالأدلة العقلية لدى القاضي مبادئ العقل ومقتضياته التي فصل القول فيها بإسهاب في المباحث المنطقية. [2].
لذلك كان القاضي برهانيا في إثبات أصل التوحيد الّذي قامت عليه عقيدة المعتزلة وجعل من العقل الركيزة الأساسية لإثبات ذلك

ب– المقررات العقدية:

مثلت المقررات العقدية لدى القاضي على غرار باقي مشايخ المعتزلة إحدى الأدوات الثابتة التي تقوم عليها عملية التأويل، وتوجه وفقها النصوص القرآنية المتشابهة { المجازية} في جوانبها المعنوية وأبعادها الدلالية. [3] وبالمثال يتضح المقال نجد القاضي في مصنفه تنزيه القرآن عم المطاعن يؤوّل لفظة استوى في الآية الكريمة: **قَالَ تَعَالَى:** ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [4] إلى معنى استولى، لأن الاستواء من خواص الأجسام، وقد تقرر في أصل التوحيد أن الله تعالى ليس بجسم ولا متحيز، ومن ثم فإن ورود لفظة استوى في الآية على سبيل المجاز لإفادة معنى الاستيلاء، وإلا فإن حمل اللفظة على حقيقتها يوقع لا محالة في التشبيه والتجسيم. [5]

ج–اللغة:

يذكر القاضي في المغني أن التضلع في معرفة اللغة يعد مؤهلا للتقدم في إدراك ما خفي من معاني الآيات القرآنية وبخاصة المتشابهات منها [6] ويضيف أن العلماء باللغة يعرفون من مزية القرآن مالا يعرفه غيرهم. [7] ثم يذكر أنه لا يكفي في المفسر أن يكون يكون عالما باللغة العربية، ما لم يعلم معها النحو والرواية والفقه الذي هو العلم بأحكام الشرع وأسبابها، ولن يكون المرء فقيها أو عالما بأحكام الشرع وأسبابها إلا وهو عالم بأصول الفقه، التي هي أدلة الفقه والكتاب والسنة والإجماع، والقياس والإخبار وما يتصل

---

[1] القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن، مصدر سابق، ج2، ص 674

[2] مذبوحي محمد: حدود المجاز عند القاضي عبد الجبار المعتزلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان– معهد اللغة العربية إشراف محمد عباس، سنة 1998–1999 ص 114

[3] مصدر نفسه، ص 115

[4] يونس: 03

[5] القاضي عبد الجبار: تنزيه القرآن عن المطاعن، ص 175

[6] القاضي عبد الجبار: المغني، مصدر سابق، ج16، ص 361.

[7] القاضي عبد الجبار: المغني، مصدر سابق، ج16، ص 286.

بذلك. ولن يكون بهذه الأحوال إلا وهو عالم بتوحيد الله وعدله، وما يجب له من الصفات وما يصح وما يستحيل، وما يحسن منه فعله وما لا يحسن بل يقبح، فمن اجتمع فيه هذه الأوصاف وكان عالما بتوحيد الله وعدله، وبأدلة الفقه، وأحكام الشرع، وكان بحيث يمكنه حمل المتشابه على المحكم والفصل بينهما وجاز له ذلك[1] ومن هذا نستشف الشرط الرابع الذي وضعه القاضي عبد الجبار للتأويل ألا وهو: **معرفة المحكم من النصوص القرآنية**.

الخاتمة:

في الأخير نصل إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 - إن ظهور فلسفة التأويل في الفكر الغربي واتساع التطبيقات التأويلية المتعددة كشف أهمية مسألة التأويل وأبرز أنها لم تكن وليدة اليوم.

2 - التأويل نتاج اقتضته عدة جوانب: دينية، سياسية، لغوية وحتى اقتصادية.

3 - أتيحت للمعتزلة الذين استوعبوا الكثير من الخبرات الفلسفية و الذين قرأوا الفكر اليوناني و أفادوا من تجاربه المنهجية أن يتعمقوا في مباحث الصفات ومن ثم تأويلها بما يتماشى وأصولهم.

4 - كل نص يفترض قراءة، والقراءة تستدعي الفهم ومادام الفهم محكوما بالذات في مختلف السياقات فإنه سيبقى نسبيا، ومتعددا ومتنوعا.

5 - وهو الأمر الذي أدى إلى بروز الاعتقاد أن للقرآن ظاهر وباطن، اختص فيه التفسير بالمعنى الظاهر والتأويل بالمعنى الباطن.

6 - أصبح ينظر إلى لغة القرآن بأنها لغة رمزية، إشارية، سيميائية.

7 - فقدم القاضي عبد الجبار في تصانيفه، نماذج من تأويلات بعض مشايخ المعتزلة.

8 - حيث أول المعتزلة الآيات المتشابهات، تأويلا يوافق نظرتهم إلى التوحيد وانتهوا إلى أن حقيقة الله فردية لا تكثير فيها، فلم يميزوا بين الذات والصفات.

9 - كان للقاضي عبد الجبار من خلال مصنفاته بواعث تأويل تمثلت في اعتماد على العقل وتقديمه على الشرع في الاستدلال لإثبات العقائد، لثقتهم الكبيرة بالعقل إضافة إلى تأويل كل ما لم يوافق أصولهم خاصة أصلي العدل والتوحيد.

10 - كان له أيضا أدوات للتأويل أهمها على الإطلاق الأدوات العقلية والمقررات العقيدية واللغة العربية ما يثبت أنه لم يكن متكلم فقط وإنما عالم لغوي.

11 - استهدف القاضي عبد الجبار من خلال تأويله اسقاط كل الظواهر التشبيهية والتجسيمية التي تبدو واضحة في الفكر اليهودي، وفند عقيدة التثليث لدى النصارى، محاولا الرد عليهما، بكل ما ينقض مقالاتهم، وعمل جاهدا على دحضها من منطلق تصوره لفكرة التوحيد.

[1] القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، ط3، القاهرة: مكتبة وهبة، 1996، ص 606-607

12 - إنّ ظهور فلسفة التأويل ساعد علماء المسلمين على الغوص في غمار النصّ القرآني لمحاولة تأويل معانيه وفق قراءات مختلفة ما يجعل من فتح هذا الباب في الوقت الراهن اهمية كبرى في ظل التبادل الثقافي والحضاري الذي يشهده العالم اليوم.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2. أحمد بن حجر العسقلاني: لسان الميزان، ط1، بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 2002،ج5.
3. الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، دط، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية 2002، م1.
4. أوليري: الفكر العربي ومركزه في التاريخ، ط1،بيروت: دار النهضة، دس.
5. ابن بطوطة : تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق : عبد المنعم العريان، ط1، بيروت: دار إحياء العلوم1987،ج1.
6. البغدادي: الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد الخشت، دط، القاهرة: مكتبة ابن سينا، دس.
7. الجرجاني: التعريفات، ط1، مكتبة لبنان،1985.
8. الحاكم الجشمي: شرح عيون المسائل ، تحقيق: فؤاد سيد، دط، دس.
9. ابن خلكان: الوافي بالوفيات، دط، دس، ج1 .
10. الخياط: الانتصار، تحقيق: نيبرج،ط2، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1993
11. رشيد بندر: مذهب المعتزلة من الكلام إلى الفلسفة، ط1، بيروت: دار النبوغ للطباعة والنشر 1994.
12. زهدي جار الله : المعتزلة ، المعتزلة، ط2 ،بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع 1974.
13. السبكي: طبقات الشافعية، تحقيق: الطناجي والحلو، دط، (القاهرة1964)، ج3.
14. السيوطي: لب اللباب في تحرير الأنساب ،تحقيق محمد أحمد عبد العزيز وآخرون ،ط، بيروت: دار الكتب العلمية.
15. شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط،ط3،مؤسسة الرسالة 1985،ج17.
16. شهاب الدين الدمشقي: شذرات الذهب ،تحقيق :محمود الأرناؤوط ،ط، بيروت: دار ابن كثير ، دس،ج5.
17. شهاب الدين الدمشقي: شذرات الذهب، تحقيق :محمود الأرناؤوط ،دط، بيروت: دار ابن كثير ، دس،ج5.
18. الشهرستاني: الملل و النحل ، تحقيق : أحمد فهمي محمد، ط9 ، بيروت: دار الكتب العلمية 2013،ج1.
19. عبد الستار الرواي: العقل و الحرية في فكر القاضي عبد الجبار، ط1،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات 1980.
20. عبد الكريم السمعاني: الأنساب، تحقيق، عبد الرحمان اليماني، ط1 ، مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد 1962.

21. عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1.
22. عفيف الدين اليافعي: مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط1،بيروت :دار الكتب العلمية 1997،ج3 .
23. علي الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ط2، المكتب الإسلامي، 1406هـ، ج3.
24. أبو الفداء: المختصر في تاريخ البشر، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ج1.
25. القاضي عبد الجبار: المغني، ، تحقيق: محمود قاسم، دط،ج7.
26. القاضي عبد الجبار: المغني، تحقيق: محمود قاسم، دط، ج5.
27. القاضي عبد الجبار: المغني، تحقيق: محمود قاسم، دط، ج 16.
28. القاضي عبد الجبار: المنية و الأمل، دط، دار المعرفة الجامعية، 1985.
29. القاضي عبد الجبار: تنزيه القرآن عن المطاعن، دط، دس ج1.
30. القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، ط3، القاهرة: دار وهبة، 1996.
31. القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، دط، الدار النفيسة للنشر ، دس.
32. القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن، تحقيق: عدنان محمد زرزور، دط، دمشق: دار التراث، ج1.
33. محمد الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، ط2، مطبعة عيسى الباقي الحلبي ، ج2.
34. محمد الهروي: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001، ج12.
35. المسعودي: مروج الذهب ط1، بيروت: المكتبة العصرية 2005،ج3.
36. المقريزي: الخطط، دط، دس، ج2،
37. ابن منظور: لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ، ج7.

الدوريات:

1. مذبوحي محمد: حدود المجاز عند القاضي عبد الجبار المعتزلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- معهد اللغة العربية إشراف محمد عباس، سنة 1998-1999.

المواقع الإلكترونية:

1. أحمد صبحي منصور: تراث وفقه التأويل http://www.alzakera.eu/music/Turas/Turas-0004-3.htm